دراسة تحليلية و تقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات : حالة الجزائر

حفيظ إلياس
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس
iliaseco22@hotmail.com

علي حمزة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس
m_hamza_udl@live.com

الملخص:

قصد ترقية الاستثمار السياحي و رفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني،سعت الجزائر إلى تبني إصلاحات هيكلية اقتصادية و ذلك في إطار التنمية المستديمة،حيث جاء القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستديمة للسياحة ليوضح نيتها في تشجيع الاستثمار الوطني بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة في مجال السياحة، تسعى هته الورقة البحثية إلى تثمين مسعى الجزائر في ترقية قطاع السياحة و إبراز الإمكانيات المادية و المعنوية التي تجعل من الجزائر بلد متلقيا للسياح و ذلك بالاعتماد على طرق كمية و قياسية لتفسير العلاقة الرابطة بين تدفقات القطاعي السياحي و معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي ، التنمية الاقتصادية، البرامج الإستراتيجية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

Cette présente étude a essayé de valoriser les démarches algériennes dans le cadre du développement touristique et de faire connaitre les capacités matérielles et immatérielles qui rendent l'Algérie un pays récepteur du touristes au niveau des plans stratégiques que ce soit à court terme ou à long terme.les flux du tourisme algérien qui ont été examiné par l'étude économétrique n'ont pas atteint à expliquer la croissance économique et d'autre part ils sont restés toujours faibles par rapport à des autres secteurs productifs.

Mots clés : le secteur du tourisme, le développement économique, les plans stratégiques, L'économie Algérienne.

مقدمة:

تختلف فلسفة سياسات التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى تبعا لمؤهلاتها و إمكاناتها المالية، الطبيعية و البشرية ، فمنها من تركز على قطاع الزراعة و الصناعات الاستخراجية كقطاع رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية و هذا ما نجده عادة في الدول النامية،و منها ما يعتمد على الصناعات الحديثة التي هي حكر في الدول المتقدمة نسبيا، هذه الأخيرة التي تتميز بتنوع الهيكل الاقتصادي و تعدد الموارد المالية من شتى القطاعات و من الدول أيضا من تركز على السياحة الدولية كمورد لا يقل أهمية عن قطاع الصناعة، حيث أنه من الأهمية بمكان في نمو الاقتصاد المحلي نظرا لما يدره هذا القطاع من رؤوس أموال إضافة تشجع نشاط المؤسسات المصغرة التي تنتج السلع الحرفية التقليدية و يحث الدولة على الاستثمار أكثر في البنى التحتية في مجال السياحة كبناء المطارات و الفنادق و المنتجعات السياحية ،كما يدفع الدولة إلى الحفاظ أكثر على الطبيعة التي هي في الكثير من الأحيان المحدد الرئيسي لتوافد السياح على زيارة مكان ما من عدمه. إضافة إلى ذلك توفير الأمن و سلامة السياح.

لكن ما يميز الهيكل الاقتصادي للدول النامية ، هو اعتمادها بصفة كبيرة على الصناعات الاستخراجية في مجال استخراج و تصدير الموارد الطبيعية ، حيث اعتبر الكثير من الاقتصاديين ذلك خطرا على النمو الاقتصادي ، مما شكل نقطة خلاف بين العديد منهم، و أرجع بعضهم بطء النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى اعتمادها في اقتصادها على الموارد الطبيعية Sach و Warner (1995). و كمثال صريح على ما قال به هؤلاء الاقتصاديين، ما حدث في هولندا في أواخر الستينيات و ما حدث في نيجيريا أيضا.

و مؤخرا زاد الوعي حول ضرورة تنويع الاقتصاد خارج مجال الموارد الطبيعية و من السبل المتنوعة التي تنتهجها الدول أمثال الجزائر هو إعداد أو إعادة بناء القطاع السياحي لكي يكون قطاعا بديلا يراهن عليه في عمليات التنمية و يمكن الوصول من خلاله إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة ، و من هنا نطرح الاشكالية الرئيسية : **ما هي متطلبات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ؟**

عن طريق هذه الورقة البحثية ، نحاول الإجابة على هذه الإشكالية بالتعرف على مفهوم السياحة في القسم الأول لنتطرق بعد ذلك في القسم الثاني إلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للنشاط السياحي ، ثم بعد ذلك نسلط الضوء على هذا القطاع الحساس من خلال قراءة متأنية لواقع السياحة بالجزائر و السياسات المنتهجة لتنمية هذا الأخير في القسم الثالث و الرابع ،مع محاولة تقييم النتائج المتوصل إليها انطلاقا من دراسة قياسية نقارن فيها فعالية كل من قطاع السياحة و قطاع المحروقات و ذلك للكشف عن أهم الحلقات التي تربط السياحة بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي في الجزائر في القسم الخامس ثم السادس.

1. مفهوم السياحة و السياحة الدولية:

1.1 تعريف السياحة :

تطورت السياحة عبر الزمن حيث كانت في الماضي مجرد ظاهرة اجتماعية و إنسانية ظهرت بظهور الإنسان على وجه الأرض إذ تميزت بوسائل نقل برية و بحرية بدائية، كما كان السفر يقتصر على الأغنياء فقط، كونها عرفت في العصر الحديث

تطورا ملحوظا و يتمثل ذلك في تطور وسائل النقل البرية، البحرية و الجوية أضف إلى ذلك انتقال أعداد هائلة من البشر من دولهم إلى دول أخرى، كما أنه لم تعد السياحة قاصرة على الأغنياء فقط بل أصبح أكثر السياح من الطبقة الوسطى، و أصبحت السياحة علما حديثا و صناعة عملاقة(عبد الكريم.ح،2009).

من هذا المنطلق يمكن إعطاء عدة تعارف للسياحة و من التعاريف الحديثة لهذا النشاط ما يلي(بركات.ك،2001):

- تعتبر السياحة بالمفهوم الحديث ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث و الأساس فيها الحصول على الاستجمام و تغيير جو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان إلى فضاءات طبيعية أخرى لتذوق جمال الطبيعة و الاستمتاع بها،
- السياحة في مظهرها العام عبارة عن حركة خارج مقر الإقامة الدائم إلى مكان أو أماكن قضاء الإجازات سواء تم ذلك داخل حدود الدولة أو خارجها،
- و من التعاريف المعاصرة للسياحة، تعريف مؤتمر أوتاوا بكندا حيث عرفت السياحة على أنها تلك الأنشطة التي يقوم بها الشخص خارج بيئته المعتادة لمدة زمنية دون أن يكون غرضه من السفر داخل مكان الإقامة متمثلا في الكسب (العمل) ، و بهذا الصدد أعطى المؤتمر تعريفا للسائح على أنه : الشخص الذي يسافر لبلد غير الذي يقيم فيه بشكل معتاد و لمدة لا تقل عن ليلة واحدة و لا تزيد عن سنة، و لا يكون الغرض الأساسي هو العمل.

2.1 مفهوم السياحة الدولية:

تعد السياحة الدولية من أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في عدد كبير من اقتصاديات دول العالم و خاصة تلك التي تمتلك مقومات الجذب السياحي، أين أصبحت إيرادات النشاط السياحي تشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل القومي لهذه الدول و مصدرا رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي الذي تعتمد عليه في عمليات التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. و يمكن تعريف السياحة الدولية بأنها السفر خارج الحدود السياسية للدولة لفترة مؤقتة لأي هدف سياحي يرتبط بعدم الإقامة الدائمة وما ينجر عن ذلك من آثار ايجابية و سلبية، حيث يرتبط بذلك تطور نمو أعداد السياح الدوليين و بالتالي العوائد السياحية(بركات.ك،2001).

3.1 تعريف المنتجات السياحية:

تعرف الفنون السياحية على أنها منتجات الحرف و الفنون الوطنية الموجهة للجمهور الخارجي الغريب عن ثقافة مجتمع المنتجين القائمين على تصنيعها. لم يعرف هذا النوع من المنتجات إنتاج متواصلا في السوق السياحي إلا بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك مع ازدهار السياحة الدولية، ومن نتائج هذا الازدهار السياحي أنه لم تعد المنتجات السياحية مجرد أحد عناصر الثقافة المادية التي تعبر عن منتجيها أو لمجرد الإشباع الجمالي، إنما أصبحت الغاية من إنتاجها تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية(نهى.إ،2009)

2. الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للنشاطات السياحية :

للقطاع السياحي أهمية كبيرة تنعكس من خلال ما يدره هذا القطاع من عائدات مالية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني و ذلك بخلق هذا القطاع لجو الملائم لمجمل متطلبات السياح خاصة الأجانب و يتم تحقيق ذلك سواء من خلال خلق فضاءات قائمة على أساس جودة الخدمات المقدمة أو الاستثمار و الاعتناء بالصناعات الحرفية التي تمثل في كثير من الأحيان عنصر جذب هام للسياح،

كما أنها من الأهمية بمكان لتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز الدور الايجابي الذي تؤديه الصناعات الحرفية في التنمية السياحية، الاقتصادية و الاجتماعية

1.2 دور الصناعات الحرفية في خلق فرص العمل:

يكتسي هذا النوع من الصناعات أهمية معتبرة – خاصة في الدول النامية– في خلق فرص العمل فقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المشروعات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المشروعات على إتاحة فرص العمل أكثر من غيرها، كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة العمل و هذا ما ينعكس على ارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. زيادة على ذلك فهي لا تحتاج إلى تدريب مركز أو معقد بل أنها تقتصر على تدريب بسيط و سريع للعامل العادي.

و نظرا لارتباط الجانب الاقتصادي في هذا النوع من الصناعات بالجانب الاجتماعي ، ففي غالب الأحيان ترتبط هذه الأخيرة بالعائلة فتوفر فرص عمل لأفرادها من رجال و نساء و في مختلف الأعمار بما يساهم في زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل، زيادة على ذلك فإنها – المشروعات– تسهم في تعبئة مدخرات العائلة بشكل لا يتحقق بطريق آخر.

2.2 إمكانية المساهمة في رفع حجم الصادرات:

يمكن للمنشآت الحرفية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات السوق الخارجية لما تتمتع به من مرونة متمثلة في نقص حجم رأس المال المستثمر، و بالتالي قدرتها على تلبية حاجيات أسواق الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع مستوى دخول الأفراد في تلك الدول، و ما يعزز ذلك ما تملكه المجتمعات النامية من تراث بالغ الثراء من الصناعات الحرفية التقليدية. و من الأمثلة التي تبرهن لنا صحة ذلك، في إيران و تبعا لمصلحة الجمارك قدرت قيمة الصادرات الحرفية في الفترة 2005-2004 ما يقارب 563.9 مليون دولار ما يعادل 8.8 % من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

و في الفيتنام و تبعا لإحصائيات المكتب الرسمي الفيتنامي تعد الصناعات الحرفية واحدة من بين أهم الصادرات بالدولة حيت استطاعت الفيتنام رفع صادراتها إلى 19.87 مليار دولار عام 2003 مثلت فيها صادرات الصناعات الحرفية حوالي 1.8 % من جملة الصادرات و ذلك بقيمة 367 مليون دولار. و في الهند حسب وزارة التجارة حققت صادرات الصناعات الحرفية في ديسمبر 2002 حوالي 0.55 مليار دولار ممثلة نسبة 1.47 % من إجمالي الصادرات (هى.إ،2009).

3.2 مساهمة الصناعات الحرفية في إجمالي الناتج القومي:

من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقها خاصة منها النامية هو تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني و في سبيل ذلك تسعى دائما لتخطيط مجموعة من السياسات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف و من بين تلك السياسات تفعيل الصناعات خارج قطاع المحروقات و زيادة نسبتها في الناتج القومي الإجمالي و من بين هذه الصناعات فإن الحرفية منها تعد من الصناعات التي يعول عليها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات. و من بين الأمثلة التي تفسر ذلك،اسهام قطاع الصناعات الحرفية في المغرب بنسبة 19% من إجمالي الناتج القومي بما يعادل 5.8 مليار دولار و ذلك سنة 2000، و في إيران يسهم قطاع الصناعات الحرفية بحوالي 2.8% من الناتج القومي متفوقا على قطاع الصناعة الميكانيكية التي تسهم بحوالي 2.7% ، أما في جورجيا فقد ساهم قطاع الصناعات الحرفية سنة 2000 بحوالي 10% من الناتج القومي الإجمالي (هى.إ،2009).

3. واقع و إمكانات السياحة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول المغاربية التي تتوفر على إمكانيات سياحية متنوعة لها مكانتها في الساحة الإقليمية و الدولية، لاسيما لدى الهيئات المتخصصة مثل اليونسكو، مما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع إذا ما توفرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية و التي تمتلك مقوماتها كالسياحة الصحراوية و الجبلية و سياحة الشواطئ. فبالإضافة إلى ما تحظى به الدولة من مقومات طبيعية و أخرى تاريخية فهي تسعى إلى تدعيم الإمكانات المادية لتسهيل الاستفادة من الخدمات السياحية، ذلك أن قانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير من سنة 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة بين نية الجزائر في إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع قدرات الإيواء و الاستقبال هذا من جهة، و من جهة أخرى المساهمة في حماية البيئة و تحسين إطار المعيشة و تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية في ميدان السياحة (القانون03-2003،01) ، و لعل المتتبع لواقع السياحة في الجزائر و تدفقاتها يلحظ أن هذه الأخيرة كانت متواضعة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة المستضيفة للسياح الأجانب، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 2006 ما يقارب 1640000سائح مقابل 6 ملايين سائح إلى المغرب و 6500000 سائح إلى تونس و الجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (01): عدد السياح الوافدين

البلد	1995	2000	2005	2006	2010
تونس	4.120.000	5.058.000	6.378.000	6.500.000	10.000.000
المغرب	2.602.000	4.278.000	5.843.000	6.000.000	10.000.000
الجزائر	519.600	866.000	1.443.000	1.640.000	2.070.496

المصدر:المنظمة العالمية للسياحة(OMT)

من خلال الجدول رقم (01) نستنتج أن نسبة الزيادة في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر ما بين 2000 و 2010 قد بلغت 139,08 % و هي نسبة معتبرة كانت نتاج تهيئة البيئة المواتية لاستقطاب المزيد من السياح الأجانب للاستفادة من تدفقات هذا القطاع و الذي مثل 2,3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009.

لقد عرف الوضع الأمني في الجزائر خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا،بحيث أصبح عامل جذب السائحين فنا و علما يرتبط بكفاءة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة ،و تنوعت سبل جذب السياح و لم تبقى حكرا على السياحة الترفيهية، بل تنوعت المقاصد لتشمل أنماطا أخرى كالسياحة الدينية و العلاجية و الرياضية و سياحة المؤتمرات و الأعمال، و الشكل الموالي يوضح عدد السياح حسب دافع الإقامة خلال السنة 2010:

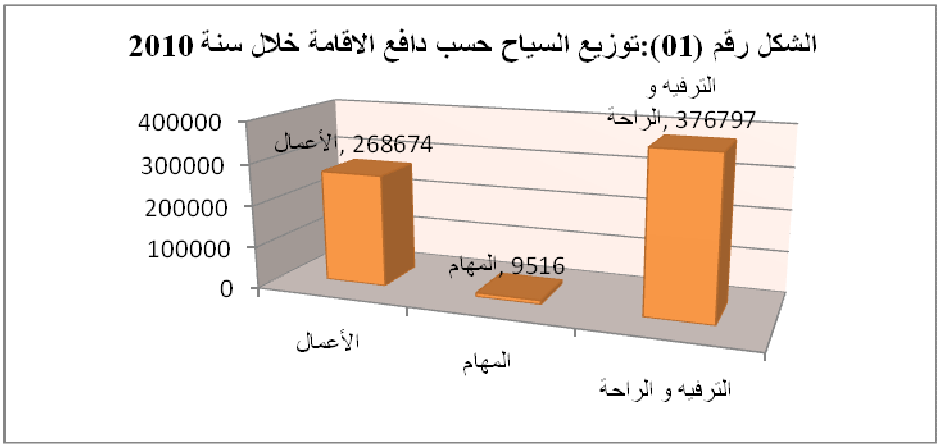

من الشكل رقم (01) نلاحظ أن السياحة الترفيهية و الاستجمامية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 58 % ثم تليها سياحة الأعمال بنسبة 42%، ثم سياحة المهام بنسبة 1%، أي أن معظم سياح الأجانب يكون غرضهم الأساسي هو الترفيه و الراحة، فحسب إحصائيات الديوان الوطني للسياحة سنة 2010 نلاحظ أن تونس احتلت المرتبة الأولى من حيث جنسية السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، تليها فرنسا كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02):عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر حسب معيار الجنسية خلال سنة 2010.

البلد	عدد السياح	نسبة التغير% مقارنة بـــ:2009
تونس	245222	23.91
فرنسا	140129	-18.20
إسبانيا	25633	7.95
ليبيا	19313	18.06
الصين	17529	-17.23
المغرب	17115	-1.07
إيطاليا	16886	-10.30
سوريا	10357	8.14
ألمانيا	9244	-23.91

تركيا	9783	-19.42
انجلترا	8024	-14.41
المجموع	654987	-0.13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات السياحة في الجزائر أو بالأحرى نسبة عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر قد ارتفعت نوعا ما في بعض البلدان مثل تونس و إسبانيا و سوريا،إلا أنها بالمقابل قد انخفضت في بلدان أخرى مثل فرنسا والصين و المغرب وهذا راجع إلى عدة عوامل منها ما هو سياسي و منها ما هو اقتصادي، إذ لا يمكننا أن نتجاهل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في هذا المجال.

للجزائر إمكانيات جد معتبرة في استقطاب السياح سواء كانوا وطنيين أو أجانب، فهي تتوفر كما ذكرنا آنفا على مقومات مادية هامة تؤهلها للاستفادة من تدفقات السياحة الدولية، لعل من أبرزها ما يلي:

1.3 **الطاقة الفندقية**: حيث تتمثل في القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية و كل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة،حيث تعد من أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين،فحسب الإحصائيات المتوفرة لسنة 2009 نلاحظ أن هناك نية واضحة لدى الجزائر في توسيع الطاقات المادية في مجال السياحة لاسيما فيما يخص الطاقة الفندقية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03):الطاقة الفندقية في الجزائر خلال السنة 2009

الفئة /النزل	**عدد السرير**
*5	3914
*4	2531
*3	16128
*2	12660
*1	3967
بدون نجمة	49494
المجموع	88694

المصدر:الديوان الوطني للسياحة

2.3 الاستثمارات السياحية بالجزائر:

نظرا للعجز المتواصل في مجال الإيواء و الخدمات السياحية، و تزايد التدفقات السياحية للأجانب من سنة لأخرى مع زيادة الطلب الداخلي ،يتضح جليا أن كل الميادين المتعلقة بالنشاط السياحي تعتبر فرصة استثمارية بداية من الفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه و النزهة و الخدمات الإضافية المرتبطة بذلك، و للنهوض بالقطاع السياحي و بعث ديناميكية جديدة لتنمية مختلف الأنشطة يجب استغلال المقومات السياحية.

و لقد عملت الجزائر جاهدة على تطوير هذا القطاع و الحفاظ على الحظيرة الفندقية بشكل خاص و ذلك من خلال زيادة الاستثمار في هذا المجال، حيث في سنة 2005 تم استلام 36 فندق بطاقة إيواء 2900 سرير إضافي، وفي سنة 2006 دخل في الاستغلال 26 فندق بطاقة إيواء 2061 سرير، وتعتبر سنة 2007 سنة انتقالية للتحسين المستمر لمردودية السياحة ،فحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار نلاحظ أن قطاع السياحة قد استفاد خلال المرحلة ما بين 2002 و2011 بـــ:358 مشروع استثماري ، حيث أن الجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات حسب مختلف القطاعات:

الجدول رقم (04):توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب مختلف القطاعات خلال المرحلة 2002-2011:

القطاع	عدد المشاريع	%	المبلغ(ملايين دج)	مناصب الشغل	%
الزراعة	847	1.79	69733	51331	6.80
الأشغال و البناء	9023	19.08	1031134	186424	24.71
الصناعة	5310	11.23	2723249	205163	27.19
الصحة	507	1.07	51190	11135	1.48
النقل	26534	56.12	666409	150136	19.90
السياحة	358	0.76	719118	46935	6.22
الخدمات	4700	9.94	1075728	84277	11.17
الاتصال	2	0.001	37514	15500	2.05
التجارة	3	0.01	204744	3550	0.47
المجموع	47284	100	6578522	754451	100

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المشاريع الاستثمارية الموجهة إلى قطاع السياحة خلال المرحلة 2002-2011 قد بلغت:719118 مليون دينار جزائري وهي تفوق بكثير بعض القطاعات الأخرى مثل قطاع التجارة و قطاع الاتصالات، إذ ساهم قطاع السياحة بـــ:46935 منصب شغل خلال نفس المرحلة أي بنسبة:6,22 % من اليد العاملة المشغلة، كما نلاحظ من جهة أخرى أن هذا القطاع قد استفاد من 11 مشروع استثماري أجنبي مباشر خلال نفس المرحلة أي ما يعادل قيمته 481321 مليون دينار جزائري.

4. البرامج التنموية لقطاع السياحة ضمن المخطط الخماسي للتنمية:

سعيا منها إلى ترقية قطاع السياحة و تحسين أدائه، قامت الجزائر بتبني مخطط جديد ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية سمي بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (Le schéma directeur d'aménagement touristique 2025 :SDAT) حيث يشكل هذا الأخير الإطار المرجعي الاستراتيجي للسياحة في الجزائر إذ تقوم الدولة بموجبه بـــ(Ministère .T,2010):

– الإعلان عن رؤيتها للتنمية السياحية الوطنية لمختلف الآفاق، وذلك على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015 و المدى الطويل2025 وذلك في إطار التنمية المستدامة، بحث تصبح الجزائر بلد متلقيا أو مستقبلا للسياح هذا من جهة، و تحديد أدوات تنفيذه مع توضيح شروط و إمكانية تحقيقه من جهة أخرى.

و عليه يصبح المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لترقيتها، بهذا سيمنح المخطط التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة، كما يعتبر حصيلة ناضجة لمسار طويل من الأبحاث و التحريات و الدراسات و الخبرات و المشاورات،كما يعتبر حصيلة لتبادل أفكار و استشارات موسعة دارت مع المتعاملين المحليين و الوطنيين، العموميين و الخواص طيلة انعقاد الجلسات الجهوية و عمليات الإثراء التي أسفرت عنها.

يعتمد تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 على مقاربة تدمج مجمل العوامل المساهمة في تهيئة سياحية منسجمة، الأمر الذي يستدعي وضع هيئات للقيادة على المستوى الوطني تجمع أهم الفاعلين والشركاء العموميين و الخواص و مكاتب التهيئة ذات البعد الدولي بصفتها هيئة للوساطة،إذ تضمن الدولة عن طريق هذا المخطط في إطار التنمية المستدامة التوازن بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة و ذلك لتحسين أداء القطاع السياحي.

حيث قدرت الاستثمارات الموجهة إلى ترقية قطاع السياحة عمومية أو خاصة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025بـــ:2.5 مليار دولار أمريكي و ذلك في غضون 2008-2015، و الجدول الموالي يوضح التقديرات المتعلقة بالتنمية السياحية حتى سنة 2015:

الجدول رقم (05):التقديرات المتعلقة بالتنمية السياحية للمخطط التوجيهي SDAT2025 (Ministère.A,2008):

السنوات	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
سرير	84869	إضافة 75000 بجودة عالية
النسبة من PIB	%1.7	3% مقدرة
المداخيل(مليون دولار)	215	1500إلى 2000
التشغيل	200000	400000
التكوين(المقاعد البيداغوجية)	51200	91600

5. **منهجية الدراسة:**

المعطيات المستعملة في هذه الاختبارات هي معطيات كل من صندوق النقد الدولي (FMI) و البنك العالمي (BM) المتعلقة و هي عبارة عن بيانات سنوية عن الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية عام 2010 بالنسبة لكل من الناتج الوطني الخام الحقيقي (pibr) و صادرات قطاع المحروقات (exph) في الجزائر، إضافة إلى بيانات عن الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2009 بالنسبة لعائدات قطاع السياحة في الجزائر (Tour) :

إن دراسة العلاقات في المدة الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن جل السلاسل الزمنية (خاصة التي تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية) غير مستقرة و في حالة غياب شرط الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية عبارة عن انحدار زائف، و كحل لهذا المشكل تعتبر المفاضلة من أنجع الحلول لإعادة صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية لكن المشكل الذي يطرح هنا هو أن هذه الطريقة – الفروق العامة- تفقد السلاسل الزمنية كل المعلومات المرتبطة بسلوك المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا لو كان اهتمامهما ينصب حول دراسة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن " test de cointégration " الذي أدخل من طرف C.W. J Granger (1981) أو اختبار التكامل المتزامن **" Johannsen "** اللذان يسمحان بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الطي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.

1.5 اختبار استقرار السلاسل الزمنية Dickey FullerAugmented

يستعمل اختبار ADF (Dickey Fuller Augmente) للجذور الوحدية لإختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

– سلاسل زمنية غير مستقر من النوع TS (trend stationary) في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أثر أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا Transitoir .

– سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع DS (difference stationary) ، يعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأولTS، وتستعمل عادة طريقة الفروق filtre au différence من أجل إرجاعها مستقرة،كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية.

من أجل اختبار ADF نستعل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس(Isabelle.C,2004).

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta X_{T-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....[1]}$$

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta X_{T-j+1} + c + \varepsilon_T \quad \text{.....[2]}$$

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta X_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{.....[3]}$$

حيث

p:عدد التأخرات في النماذج تحدد باستعمال معامل chwortz و Akaike .

ΔX_T : التفاضل الأول للمتغير X .

يقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية $H_0 : \Phi_i = 1$

الفرضية البديلة $H_1 : |\Phi_i| \langle 1$

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى نقدر المعلمة Φ_i في النماذج[3]،[2]و[1] على الترتيب، ونحصل على $t\hat{\Phi}_j$ التي تخضع لتوزيع ستودنت، فإذا كانت $t\hat{\Phi}_j$ أكبر من القيم الحرجة الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم إستقرار السلاسل الزمنية. أما إذا كانت $t\hat{\Phi}_j$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ونعتبر أن السلسلة الزمنية مستقرة[11].

وفي النموذج [3] وإذا قبلنا الفرضية $H_0 : \Phi_i = 1$ وإذا كان المعامل b (معامل الاتجاه) يختلف معنويا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهي من نوع TS.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن اختبارADF يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية وبالتدرج، إلا أن اتخاذ قرار الإستقرارية من عدمه يتم على أساس نموذج واحد فقط من النماذج الثلاثة.

2.5 اختبار التكامل المتزامن " Johannsen ":

تقوم هذه المرحلة على اختبار Johannsen لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π. ويسمح اختبار Johannsen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج

التالي(Régis.B,2002):

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث:

المصفوفة π : تكتب على الشكل التالي : $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$

P:عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

- إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبتها تساوي الصفر $(r = 0)$، أي أنه لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.
- إذا كانت رتبة المصفوفة $(r = K)$، معناه أن كل المتغيرات مستقرة، ولا وجود لعلاقة التكامل المتزامن.
- إذا كانت رتبة المصفوفة $(1 \le r \le K-1)$، فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء .

و لإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية Johannsen: $\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{K} l_n (1 - \lambda_i)$

حيث:

n:عدد المشاهدات

r:رتبة المصفوفة

K:عدد المتغيرات

λ_i :القيم الخاصة بالمصفوفة π يتم تقديرها بطريقة الإمكان الأكبر.

ويتم اختبار Johannsen حسب المراحل التالية:

– رتبة المصفوفة تساوي الصفر $r = 0 : \mathrm{H}_0$ مقابل $r \rangle 0 : \mathrm{H}_1$ ،إذا كانت λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية نرفض الفرضية العدمية H_0 ونمر للاختبار الذي يليه، وفي حالة قبول λ_{race} $r = 0 : \mathrm{H}_0$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية) لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن، ونتوقف عن الاختبار.

– رتبة المصفوف π تساوي الواحد، $r = 1 : \mathrm{H}_0$ مقابل $r \rangle 1 : \mathrm{H}_1$ ،وفي حالة رفض H0 نمر للاختبار الذي يليه، أما في حالة قبول H0 أي $r = 1$ معناه يوجد علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

– رتبة المصفوفة تساوي اثنان، مقابل $r = 2 : \mathrm{H}_0$ مقابل $r \rangle 2 : \mathrm{H}_1$ ، في حالة رفض H0 نمر للاختبار الذي يليه، وقبول H0 يعني وجود علاقتين للتكامل المتزامن.

وفي حالة رفض كل الفرضيات H0 ،نقوم باختبار الفرضية: $r = \mathrm{K} - 1 : \mathrm{H}_0$ مقابل $r = \mathrm{K} : \mathrm{H}_1$ وفي هذه الحالة سوف يتم رفض الفرضية H0 ، إذن فرتبة المصفوفة هي $r = \mathrm{K}$ وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

6. تحليلات تطبيقية:

قادتنا الدراسة التي أجريناها و التي تخص اكتشاف العلاقات الموجودة بين كل من عائدات قطاع السياحة، عائدات قطاع المحروقات و النمو الاقتصادي ، هذا الأخير الذي يمثل هدفا هاما من أهداف التنمية الاقتصادية إلى مجموعة من النتائج بخصوص وجود علاقات تربط هذه متغيرات الدراسة و كل ذلك استنادا إلى الاختبارات التي اعتمدناها من خلال تطبيق منهجية التكامل المتزامن و سنستعرض في ما يلي أهم النتائج المتحصل عليها كما يلي:

1.6 تحليل الارتباط:

قبل أن نشرع في تطبيق اختبارات التكامل المتزامن على متغيرات الدراسة قمنا بدراسة إحصائية نطمح من خلالها لاكتشاف مدى ارتباط هذه المتغيرات ببعضها البعض و النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	PIBR	EXPH	TOUR
PIBR	1	0.9732497929821941	0.08177235030337013
EXPH	0.9732497929821941	1	0.02901450721169849
TOUR	0.08177235030337013	0.02901450721169849	1

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن هنالك علاقة قوية تربط كل من الناتج الداخلي الحقيقي PIBR و صادرات قطاع المحروقات و هذا ما تعبر عنه قيمة معامل الارتباط r = 0.97 و هذا لا يعني هذا لا يعني وجود علاقة سببية بين كلا المتغيرين و قد يفسر الارتفاع الملاحظ في قيمة معامل الارتباط إلى متغيرات أخرى لم نأخذها بعين الاعتبار في دراستنا، كعائدات القطاعات الأخرى مثل (الزراعة، الصناعة و الخدمات) و إلا كانت قيمة معامل الارتباط أصغر من القيمة المسجلة، أما فيما يخص الارتباط الموجود بين عائدات قطاع السياحة و الناتج الداخلي الخام المعبر عنه بقيمة r = 0.081 فيوصف بأنه ضئيل جدا و ذلك مقارنة بقطاع المحروقات.

2.6 اختبار ADF لوجود الجذور الوحدوية:

1.2.6 اختبار ADF لوجود الجذور الوحدوية للمتغيرات: PIBr، exph و tour

الجدول رقم (07): اختبار ADF للتفاضلات الأولى لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	$t\hat{\Phi}_j$	%1	%5	%10
Ln D (PIBr,1)	-4.212805	-3.959148	3.081002	-2.681330
Ln D (EXPh,1)	-4.425420	-3.959148	-3.081002	-2.681330
Ln (tour)	-3.281117	-4.200056	-3.175352	-2.728985

اختبار ADF المبين في الجدول رقم (06) يوضح أيضا، أن قيمة $t\hat{\Phi}_j$ لكل من Ln PIBr و Ln EXPh أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% ، أما بالنسبة إلى بالنسبة للسلسلة الزمنية المتعلقة Ln tour فهي مستقرة من الدرجة (0) و هذا ما توضحه قيمة $t\hat{\Phi}_j$ في الجدول أعلاه، حيث أنها أقل من القيم الحرجة عند مستوى ثقة 10% و بالتالي نحكم عليها بأنها مستقرة.

3.6 اختبار التكامل المتزامن (Johannsen):

بما أن السلسلة الزمنية المتعلقة (tour) ليست متكاملة من نفس الدرجة مع (pibr) و (exph) فلا يمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن ، حيث أن الشرط الأساسي لاجراء هدا الاختبار أن تكو ن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة و بالتالي يدفعنا ذلك لتوقف عن الاختبار. نلاحظ من الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية المتعلقة (pibr) و (exph) متكامله من نفس الدرجة لكن البيانات المستعمله في ههذ الحالة تعتبر غير كافية لاجراء اختبار التكامل المتزامن لأنها لم تتعدى 15 ملاحة سنوية و ذلك لعدم

توفر بيانات أكثر حول عائدات قطاع السياحة في الجزائر ، هذا ما أدى بنا لإعادة دراسة استقراريى السلاسل الزمنية المتعلقة بكل من (pibr) و (exph) عن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2010 و المقدرة بـــ: 31 ملاحظة، و النتائج المحصل عليها مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): اختبار ADF للتفاضلات الثانية لـــ: PIBr و EXPh

المتغيرات	$t\hat{\Phi}_j$	%1	%5	%10
Ln D (PIBr,2)	-5.027694	-4.339330	-3.587527	-3.229230
Ln D (EXPh,2)	-5.769843	-4.416344	-3.622032	-3.248591

اختبار ADF المبين في الجدول رقم (06) يوضح أيضا، أن قيمة $t\hat{\Phi}_j$ لكل من Ln PIBr و Ln EXPh أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، أي أنها متكاملة من نفس الدرجة و هذا ما يسنح لنا بان نجري عليها اختبار التكامل المتزامن لدراسة مدى تشابه سلوكها في المدة الطويل

الجدول رقم (09): اختبارJohannsen للمتغيرين (PIBr) و (exph):

/	λ trace	%5	**الخلاصة**
r = 0	26,181067	15.41	**توجد علاقة تكامل متزامن**

اختبار Johannsen المبين في الجدول رقم (08) يبين أنه عند اختبار r = 0، قيمة أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد هناك علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، و هذا ما يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي و صادرات قطاع المحروقات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها(شيبي.ع،2009)

خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها و التي استعرضنا في طياتها إمكانيات قطاع السياحة في الجزائر و الأهمية التي حظي بها هذا القطاع ضمن عمليات التنمية الاقتصادية، تبين لنا أن هذا الأخير لا يزال غير قادر على أن يكون قطاعا حيويا يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمرحلة ما بعد البترول، حيث إذا قارنا عائدات هذا القطاع بعائدات قطاع المحروقات فإنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا منها و التي تصل-عائدات قطاع المحروقات- في بعض الأحيان إلى **60 %** من الناتج الداخلي الإجمالي كما تمثل **98%** من مجموع الصادرات و ما يؤكد ذلك هو ما توحي إليه نتائج الدراسة القياسية التي بينت أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتعلقة بقطاع المحروقات و الناتج الداخلي الخام تتميز بسلوك متشابه في المدى الطويل بينما لم تظهر النتائج وجود أي نوع من العلاقات بين الناتج الداخلي الخام و قطاع السياحة مما يؤكد أن هذا الأخير و إلى حد الساعة ليس قادرا على أن يكون منافسا لقطاع المحروقات و أن يكون سبيلا لتنويع الاقتصاد الوطني خارج مجال الحر وقات.

لكن مما تعرضنا إليه بالتحليل، هو زيادة وعي الجزائر حول خطورة اعتمادها على مورد قابل للنضوب يهدد مستقبل الأجيال القادمة نظرا للتقلب الشديد الذي يعرفه هذا القطاع من صدمات تجعل الاقتصاد يتأرجح بين مرحلة نمو تصاحب ارتفاع أسعار المحروقات التي تصدرها و مرحلة أخرى تتميز بالانكماش تزامنا مع انخفاض أسعار البترول، و ما يؤكد صدق نيتها حول تطوير قطاع السياحة لكي يكون من الرهانات التي تعول عليها الجزائر في عمليات التنمية و التحضير لمرحلة ما بعد البترول هي وضع مخطط تنموي تحت اسم SDAT إلى غاية 2025 يناقش من خلاله مسائل تطوير و عصرنة قطاع السياحة، حيث رصدت لذلك مبالغ مالية معتبرة، و إلى جانب هذه الجهود المبذولة يوجد هنالك إمكانات من جانب خاص تؤهل الجزائر لكي تكون مقصدا للسياح الأجانب و يتمثل ذلك في اتساعها الجغرافي و تنوعها الإقليمي و جمالية محيطها الطبيعي، حيث لا ينقص إلا الاهتمام بهذه المزايا و تنظيمها بالنحو الذي يضمن إقبال السياح لزيارتها و هذا ما يتطلب الاستثمار أكثر في البناء و التشييد خاصة إذا تعلق الأمر ببناء المطارات، الموانئ، الفنادق و المنتجعات و يبقى في الأخير التسيير الأمثل لهذه الإمكانيات بالشكل الذي يضمن ترسيخ فكرة لدى السياح عن جودة الخدمات السياحية التي تقدمها الجزائر لزبائنها.

قائمة المراجع:

1- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية،العدد 11،19فبراير 2003.

2- بركات كامل النمر المهيرات ، 2001، " الجغرافيا السياحية – الأقاليم السياحية في العالم"، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، ص 21،ص 233.

3- شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد،2009، " محددات الاستثمار الخاص في الجزائر- دراسة قياسية"، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف" 23-25 مارس 2009 بيروت- الجمهورية اللبنانية، ص 17، ص 20.

4- عبد الكريم حافظ، 2009، " الإدارة الفندقية و السياحية"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ، ص 218.

5- نهى إبراهيم خليل إبراهيم، 2009، " الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية الاقتصادية و السياحية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، ، ص ص 28 -35، 53- 54، 36 -37.

6- Isabelle Cadoret, Catherine Benjanni et autres,(2004). Econométrie appliquée méthodes-application- corrigés, 1er édition, Paris, P309-311.

7- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme,(janvier 2008). Schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT2025 » livre1 :le diagnostic :audit du tourisme algérien ,p4.

8- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme,(janvier 2008). Schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT2025 » livre 2:le plan stratégique :les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaire ,p18.

9- Ministère du tourisme et de l'artisanat,(2010). Synthèse des flux touristiques en Algérie, p4.

10- Régis, B.(2002).économétrie, 6ème Edition. Paris, p 232.